Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01 : (2025)
P 260-277

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 01 (2025)،
ص 260- 277

تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية على واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي

بحري هشام [1] (*)

[1] دكتور، أستاذ محاضر (ب)، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، (الجزائر)
bahrihichem19@gmail.com ✉
رابط ORCID: https://orcid.org/0009-0009-2277-5468

تاريخ الاستلام: 2025-02-24 **تاريخ القبول:** 2025-05-30 **تاريخ النشر:** 2025-06-05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على تجارة اللحوم بالتطبيق على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003-2022، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و الاستعانة بنموذج الجاذبية للتجارة للإجابة على إشكالية الدراسة. و تبين النتائج المتوصل إليها أن تدابير الصحة و الصحة النباتية كان تأثيرها ايجابيا و بدلالة احصائية على واردات اللحوم، مما يدل على أن المتطلبات الصحية لدول مجلس التعاون الخليجي تعد حافزا للدول المصدرة من أجل زيادة صادراتها من اللحوم و النفاذ إلى أسواقها. و بالتالي يكون لتدابير الصحة و الصحة النباتية تأثيرا ايجابيا على التجارة بين الدول في حالة ما إذا تمكنت الدول المصدرة من مواءمة منتجاتها مع المتطلبات الصحية للدول المستوردة، و هذا ما يعطي الاطمئنان للمستهلكين عن سلامة المنتجات و يزيد من طلبهم عليها.

الكلمات المفتاحية: تدابير الصحة و الصحة النباتية؛ واردات اللحوم؛ نموذج الجاذبية للتجارة؛ الدخول إلى الأسواق.

تصنيف JEL : Q18, O24, F13

(*) المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): *https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4221*

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01 : (2025)
P 260-277

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 01 (2025)،
ص 260- 277

Impact of sanitary and phytosanitary measures on GCC meat imports

BAHRI Hichem [1(*)]

[1]Doctor, University Constantine 2 Abdelhamid Mehri, (Algeria)
✉ bahrihichem19@gmail.com
http://orcid.org/ https://orcid.org/0009-0009-2277-5468

Received: 24/2/2025 **Accepted**: 30/5/2025 **Published**: 5/6/2025

Abstract:

This study aims to evaluate the impact of sanitary and phytosanitary (SPS) measures on meat trade, by applying it to the Gulf Cooperation Council (GCC) countries during the period 2003-2022, adopting the descriptive-analytical approach and using the gravity model of trade to answer the research question.

The results of the current study show that SPS measures had a positive and statistically significant impact on meat imports, indicating that the health requirements of GCC countries are catalysts for exporting countries to increase their meat exports. Therefore, SPS measures have a positive impact on trade between countries if exporting countries can align their products with the health requirements of importing countries, which provides reassurance to consumers about the safety of products and increases their demand for them.

Keywords: SPS Measures, Meat Imports, Gravity Model of Trade, Markets Access.
JEL Classification Codes : F13, O24, Q18

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4221

1. مقدمة:

من أجل الحفاظ على صحة الإنسان و صحة الحيوان و النبات كان لا بد للدول من وضع معايير و مواصفات في مجال استيراد و تصدير المنتجات الغذائية. لذلك قامت المنظمة العالمية للتجارة بوضع اتفاقية لتدابير الصحة و الصحة النباتية في سنة 1995 تسمح للدول الأعضاء باعتماد تدابير لضمان صحة المستهلكين و صحة الحيوان و النبات من انتشار الآفات و الأمراض المنتقلة عبر الحدود في اطار التجارة الدولية، و من سلامة الأغذية و المنتجات الزراعية من الملوثات و مخلفات المبيدات و المواد الكيميائية.

و منذ اعتماد اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة، سارعت العديد من الدول إلى تطبيق فحوى الاتفاقية باعتماد تدابير و قواعد صحية لضمان سلامة المنتجات الغذائية الواردة إليها سواء ذات الأصل النباتي او الحيواني. إلا أنه في المقابل، يمكن لهذه الدول استخدام هذه التدابير كقيود غير مباشرة تعيق وصول منتجات الدول الأخرى إلى أسواقها بهدف حماية المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية.

و تعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، و هي بذلك ملزمة على تطبيق مضمون اتفاقية الصحة و الصحة النباتية و الإفصاح عن كل الإجراءات التي تتخذها في مجال سلامة الأغذية الواردة إليها في إطار التجارة الدولية، و العمل على التنسيق بين مؤسساتها المكلفة بإعداد المتطلبات الصحية و المنظمات الدولية ذات الصلة في صورة هيئة الدستور الغذائي و المنظمة الدولية لصحة الحيوان و الإتفاقية الدولية لحماية النباتات. و في هذا السياق، تعد دول الخليج من أبرز الدول العربية التي تبنت عدة اجراءات و تدابير صحية في تعاملاتها التجارية الدولية، و يظهر ذلك من خلال ارتفاع عدد الاخطارات المصرح بها لدى المنظمة العالمية للتجارة في إطار تطبيقها لمبدأ الشفافية وفقا للمادة 07 من اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية.

و بالنظر إلى عدم الإكتفاء الذاتي لدول مجلس التعاون الخليجي من منتجات اللحوم، فقد لجأت إلى تغطية احتياجاتها عبر استيراد هذه المنتجات من مختلف دول العالم، مع اخضاعها إلى تدابير الصحة و الصحة النباتية لدول المجلس لتجنب المخاوف الصحية العديدة المرتبطة بمنتجات اللحوم كانتشار مرض الحمة القلاعية لدى المواشي أو ظهور مرض جنون البقر، أو استخدام هرمونات النمو في عمليات انتاج اللحوم. و بالرغم من مشروعية اتخاذ دول المجلس لتدابير الصحة و الصحة النباتية من أجل حماية صحة مستهلكيها، فإنه في المقابل قد يؤدي اعتماد هذه التدابير إلى عرقلة تدفق واردات اللحوم إلى دول مجلس التعاون الخليجي في حالة عدم قدرة الدول المصدرة على استيفاء المتطلبات الصحية التي تفرضها دول المجلس على دخول واردات اللحوم إليها.

و على هذا الأساس تتمحور اشكالية هذا البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية لدول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم؟

فرضيات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

– تؤثر تدابير الصحة و الصحة النباتية لدول مجلس التعاون الخليجي سلبيا على وارداتها من اللحوم.

– يؤثر الناتج المحلي الاجمالي لكل من دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة ايجابيا على واردات دول المجلس من اللحوم.

– تؤثر المسافة بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة سلبيا على واردات دول المجلس من اللحوم.

– تؤثر عوامل اللغة المشتركة و الحدود المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة ايجابيا على واردات دول المجلس اللحوم.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى أهم الاجراءات و التدابير التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل حماية مستهلكيها و ضمان سلامة الأغذية الواردة إليها.
- تركيز الاهتمام على منتجات اللحوم باعتبارها من أهم المنتجات الأكثر عرضة لتطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية عليها في التجارة الدولية نظرا للتخوفات الصحية للدول من سلامة هذا النوع من المنتجات و طرق انتاجه.
- التعرف على الأثر الناتج عن اعتماد تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم من خلال اجراء دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الجاذبية للتجارة الذي يعد من أبرز الطرق القياسية المستخدمة في مجال التجارة الدولية.

منهجية الدراسة :

في إطار هذه الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلائم مع طبيعة الموضوع المعالج من حيث وصف و تحليل المعلومات والبيانات، كما تمت الاستعانة بالأدوات الاحصائية القياسية للإجابة على إشكالية الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية على التجارة الدولية في منتجات اللحوم، و من أبرز تلك الدراسات نجد:

– **دراسة Schlueter & al (2009) :**

اهتم الباحثون من خلال هذه الدراسة بالبحث في تأثير تدابير الصحة والصحة النباتية على التجارة في منتجات اللحوم، حيث اشتملت عينة الدراسة على عشرة دول مصدرة و عشرة دول مستوردة، و ذلك خلال الفترة ما بين سنة 1996 إلى سنة 2007. و قد استعانت الدراسة بنموذج الجاذبية للتجارة من أجل تقدير أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على تجارة اللحوم، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن تدابير

الصحة و الصحة النباتية تؤثر ايجابيا على التدفقات التجارية في منتجات اللحوم (Schlueter, Wieck, & Heckelei, 2009) .

- **دراسة Fassarella & al (2011) :**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تدابير الصحة والصحة النباتية التي يفرضها الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة البرازيل على تجارة لحوم الدواجن خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2009. و لهذا الغرض تم تقدير معادلة جاذبية التجارة بواسطة الآثار الثابتة لصادرات البرازيل من لحوم الدواجن إلى أسواق الوجهة الرئيسية منها. و تبين نتائج الدراسة عدم وجود تأثير هام لتدابير الصحة والصحة النباتية المفروضة من قبل الشركاء التجاريين للبرازيل على صادراته من لحوم الدواجن (Fassarella, Pinto de Souza, & Burnquist, 2011).

- **دراسة Shang & Tonsor (2019) :**

قام الباحثان خلال هذه الدراسة باجراء دراسة قياسية اقتصادية من أجل تقييم الآثار المترتبة عن قواعد الصحة و الصحة النباتية على التجارة الدولية للحوم الحمراء و معرفة محدداتها، معتمدين في ذلك على نموذج الجاذبية و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2013. و قد تمت دراسة عينة متكونة من 15 بلد/منطقة تمثل 80% من تجارة اللحوم الحمراء في جميع أنحاء العالم و هي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، تشيلي، الصين، دول الاتحاد الأوروبي، هونغ كونغ، اليابان، كوريا الجنوبية، المكسيك، نيوزيلندا، روسيا، تايوان، الولايات المتحدة الأمريكية. و تبين نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لتدابير الصحة و الصحة النباتية على التجارة الدولية للحوم الحمراء. كما توصلت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية لبلدان المقصد (البلدان المستوردة) والقدرة الإنتاجية للموردين (البلدان المصدرة) يعدان عاملين أساسيين في تحديد قيم التجارة للحوم الحمراء بين الدول. و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن تدابير الصحة والصحة النباتية تشكل حاجزا تجاريا أكثر من كونها حافزا للتجارة في اللحوم الحمراء (Shang & Tonsor, 2019).

- **دراسة Ridley & al (2024) :**

عالج الباحثون في هذه الدراسة تأثير التعريفات الجمركية و التعريفات غير الجمركية المتمثلة في التدابير الصحية على التجارة في منتجات اللحوم و ذلك خلال الفترة الممتدة 2003 -2019، و تمثلت عينة الدراسة في 178 بلد مصدر و 127 بلد مستورد للحوم. و تظهر نتائج تقديرات نموذج الجاذبية أن التخفيضات في التعريفات الجمركية قد وسعت في التجارة العالمية في قطاع اللحوم بمقدار 466,2 مليون دولار أمريكي، و في المقابل أدى التوسع في عدد التدابير غير التعريفية إلى ارتفاع تجارة اللحوم العالمية بمقدار 8.4 مليار دولار أمريكي. و من ثم خلصت الدراسة إلى أن الزيادة الملحوظة في عدد التدابير غير التعريفية المطبقة في العقود الأخيرة كان لها تأثير أكبر بكثير على تجارة اللحوم العالمية من التخفيضات الجمركية (Ridley, Luckstead, & Devadoss, 2024).

و يظهر جليا من خلال نتائج الدراسات السابقة أن نتائجها كانت متباينة. فهناك من الدراسات من توصلت إلى وجود تأثير سلبي لتدابير الصحة و الصحة النباتية على تجارة اللحوم نظرا لعدم قدرة الدول المصدرة على تحمل تكاليف مواءمة منتجاتها المصدرة مع متطلبات الصحة و الصحة النباتية للدول المستوردة. في حين ترى دراسات أخرى أن لهذه التدابير تأثيرا ايجابيا على التدفقات التجارية لمنتجات اللحوم بالنسبة للدول المصدرة التي تمكنت من تكييف منتجاتها مع الشروط و المتطلبات الصحية مما يعطي معلومات للمستهلكين عن سلامة المنتجات و يزيد بالتالي من طلبهم على المنتجات المستوردة.

2. تدابير الصحة و الصحة النباتية و واقع تطبيقها لدى دول مجلس التعاون الخليجي

منذ اعتماد اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، سارعت العديد من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية و من بينها دول مجلس التعاون الخليجي إلى اعتماد مجموعة من التدابير الصحية بهدف ضمان سلامة الأغذية في التجارة الدولية و حماية صحة مستهلكيها من الأمراض المتنقلة عبر الحدود.

1.2 نظرة على اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية و أهدافها:

تعتبر اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية احدى الاتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، و التي تمنح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة الحق في اعتماد و تطبيق تدابير تراها ضرورية لحماية حياة أو صحة مستهلكيها أو النبات أو الحيوان، على أن لا تكون بشكل عشوائي أو غير عادل بين الأعضاء حين تتشابه أو تتطابق الظروف (سعد الله، 2009، صفحة 63). و تشتمل هذه الاتفاقية على 14 مادة و 03 ملاحق، أين تم تعريف تدابير الصحة و الصحة النباتية وفقا للملحق ألف بأنها تدابير لحماية صحة الإنسان أو النبات، و التي تشتمل كل القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمتطلبات والإجراءات المتصلة بالموضوع، بما في ذلك مقاييس المنتج النهائي، وطرق التجهيز والإنتاج، والاختبار، والمعاينة وإجراءات التصديق والموافقة، والمعالجة بالحجر الصحي، بما في ذلك المتطلبات المناسبة المرتبطة بنقل الحيوانات أو النباتات، أو المرتبطة بالمواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة خلال النقل، والأحكام الخاصة بالطرق الإحصائية المناسبة، وإجراءات أخذ العينات و طرق تقييم المخاطر، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة مباشرة بسلامة المواد الغذائية (WTO, 1996, p. 77).

و تهدف اتفاقية الصحة و الصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة من خلال تطبيق مضمونها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و المتمثلة فيما يلي:

(أ) حماية حياة أو صحة الحيوان أو النبات في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات أو الأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة للأمراض أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض؛

(ب) حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض الموجود في المواد الغذائية أو المشروبات أو الأعلاف؛

(ج) حماية حياة أو صحة الإنسان في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن الأمراض التي تحملها الحيوانات أو النباتات أو المشتقات الحيوانية و النباتية، أو عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات؛

(د) منع أو الحد من أي ضرر في أراضي البلد العضو ناتج عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات.

و بموجب اتفاقية الصحة و الصحة النباتية لا ينبغي منع أي عضو من اعتماد التدابير اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، بشرط ألا يتم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين الأعضاء أين تسود فيها نفس الأوضاع، أو فرض قيود مقنعة على التجارة الدولية (محمد عباس و على، 2006). و تنص الاتفاقية على أن اعتماد تدابير الصحة و الصحة النباتية من طرف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب أن تسند الدول في ذلك إلى المعايير الدولية و الإرشادات والتوصيات التي تتبناها هيئة الدستور الغذاء العالمي فيما يتعلق بإجراءات سلامة المواد الغذائية، وإلى المعايير والارشادات والتوصيات التي أعدت برعاية المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية بالنسبة لحياة وصحة الحيوان، أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بحياة وصحة النبات فإن الدول تستند في ذلك إلى معايير وتوصيات الاتفاقية الدولية لحماية النباتات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006). كما تتيح الاتفاقية للدول الأعضاء بتبني إجراءات أكثر صرامة من تلك التي تتبناها الهيئات الدولية الثلاثة السابقة و ذلك في حالة توفرها على مبرر علمي.

2.2 تدابير الصحة و الصحة النباتية لدى دول مجلس التعاون الخليجي:

تعكف دول مجلس التعاون الخليجي على ضمان سلامة الأغذية من خلال تطبيق مجموعة من القواعد الصحية التي تهدف إلى حماية صحة المستهلكين من الأغذية الضارة أو الملوثة أو غير المطابقة للوائح الفنية و المواصفات (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017). و قد قامت دول المجلس باعتماد تدابير الصحة و الصحة النباتية ضمن عمليات الإستيراد و التصدير، و أنشأت هيئات وطنية مختصة بسلامة الأغذية من أجل حماية الصحة العامة، كما أسست في إطار تعاونها الخليجي هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي GCC Standardization Organization (GSO) التي باشرت أعمالها في ماي 2004 و مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، و تهدف أساسا إلى توحيد أنشطة التقييس لدى دول مجلس التعاون الخليجي و الإلتزام بها بالتعاون مع أجهزة التقييس الوطنية، و العمل على ضمان سلامة الأغذية لحماية صحة المستهلكين و الصحة العامة (الطراونه، 2021).

من جانب آخر، و في اطار اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة التي تشجع الدول الأعضاء على اعتماد تدابير وطنية للصحة و الصحة النباتية وفقا للمواصفات القياسية و التوصيات للهيئات الدولية ذات الصلة و الإستفادة من خبرتها في المجالات الصحية و الغذائية، فقد انضمت دول مجلس التعاون الخليجي الستة إلى هيئة الدستور الغذائي CODEX Alimentarius التي

عملت على صياغة برنامج مشترك يحدد مواصفات الأغذية و الاشتراطات الخاصة بها و إعداد النصوص المتصلة بها المعتمدة دولياً من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، كما انضمت دول المجلس كأعضاء في الاتفاقية الدولية لحماية النباتات International Plant Protection Convention (IPPC) التي تهدف إلى حماية صحة النباتات من الآفات و الأمراض الضارة التي يمكنها الانتقال عبر التجارة الدولية ، و تتمتع دول المجلس أيضا بعضوية المنظمة الدولية لصحة الحيوان International Office of Epizootics (OIE) التي تهدف إلى إعداد المعايير الصحية للتجارة الدولية في الحيوانات و المنتجات ذات الأصل الحيواني على أسس علمية.

و تشمل تدابير الصحة و الصحة النباتية لدول مجلس التعاون الخليجي وضع لوائح و قوانين منظمة من بينها نظام (قانون) الحجر البيطري الصادر في سنة 2003 الذي يهدف إلى مراقبة و اجراء الاختبارات اللازمة على الارساليات الحيوانية و منتجاتها ومشتقاتها ومخلفاتها و المستحضرات البيولوجية، و منع ادخال هذه الارساليات إلا عبر المنافذ و المداخل المعتمدة التي يوجد بها محاجر بيطرية. كما تم اصدار نظام (قانون) الحجر الزراعي في سنة 2005 للوقاية من الآفات و الأمراض المنتقلة عبر الحدود، و تحديد بعض المواقع كمراكز للحجر لوضع النباتات و المنتجات النباتية و الكائنات النافعة من أجل المراقبة و التفتيش و الاختبار و الاعدام و إعادة الشحن (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2003). بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق في إطار التنسيق الجماعي بين الدول الأعضاء في المجلس و وضع القوانين التي تنظم عملية استيراد المواد الغذائية على توحيد معايير سلامة الأغذية من خلال إعداد الدليل الخليجي للرقابة على الأغذية المستوردة آخذة بعين الاعتبار لكافة القوانين و توصيات الهيئات الدولية في هذا المجال (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015). و تكمن أهمية الدليل الخليجي للرقابة على الأغذية المستوردة في تسهيل و توحيد اجراءات الإستيراد و إتمام عمليات التفتيش على الأغذية المستوردة اعتمادا على درجة الخطورة الصحية دون الإخلال بالتزامات الدول الأعضاء نحو اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. و يبين الدليل المتطلبات الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها دول مستوردة الواجب تطبيقها من قبل الدول المصدرة من أجل ضمان سلامة و ملاءمة الإرساليات الغذائية.

و تلتزم الجهات المختصة المسؤولة عن الرقابة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي بمطابقة جميع الأغذية المستوردة إلى دولها للمتطلبات واللوائح الفنية الخليجية ذات الصلة الصادرة عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي **GSO** . كما تدرك الجهات المختصة بسلامة الأغذية في دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية كفاءة أنظمة التفتيش على الأغذية و إصدار الشهادات ودورها الأساسي في حركة تجارة الأغذية. و تقوم الدول المصدرة بتقديم ضمانات لدول الخليج من خلال إرفاق شهادات الصحة الحيوانية و النباتية و تقديم الضمانات الضرورية من الجهات المختصة للدولة المصدرة.

3. الدراسة القياسية

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار فرضية الدراسة، سنقوم أولا باجراء تحليل وصفي للبيانات المتعلقة بتدابير الصحة و الصحة النباتية و بيانات حجم واردات اللحوم لدول مجلس التعاون

الخليجي خلال فترة الدراسة 2003 – 2022، ثم القيام بتقدير أثر تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي لتدابير الصحة و الصحة النباتية على وارداتها من اللحوم باستخدام نموذج الجاذبية للتجارة Gravity Model of Trade.

1.3 عينة و بيانات الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 06 دول مستوردة مكونة لدول مجلس التعاون الخليجي و هي السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، عمان و قطر، و 142 دولة مصدرة للحوم إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2022. و قد تم تجميع بيانات الدراسة من عدة قواعد بيانات، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بتدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف دول مجلس التعاون على منتوج اللحوم المستوردة من قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO. أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بواردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD.

بالنسبة للبيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة فقد تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة خلال كل سنة من سنوات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database. أما البيانات الخاصة بمتغيرات المسافة، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة،فقد تم الحصول عليها من قاعدة البيانات لمركز البحث CEPII.

2.3 النموذج القياسي للدراسة:

من أجل تقدير أثر تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي لتدابير الصحة و الصحة النباتية على وارداتها من اللحوم و اختبار فرضية الدراسة، سنقوم باستخدام نموذج الجاذبية للتجارة Gravity Model of Trade الذي سيتم تقديره بواسطة طريقة الآثار الثابتة لبيانات البانل Panel data fixed effects . و يسمح نموذج الجاذبية المقدر بواسطة الآثار الثابتة لبيانات البانل من الأخذ بعين الإعتبار للآثار الثابتة الخاصة بالدولتين المصدرة و المستوردة ضمن عينة الدراسة (Shepherd, 2016)، و يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

$$LnImports_{ijt} = \alpha + \beta_1 Sps_{it} + \beta_2 LnGdp_{jt} + \beta_3 LnGdp_{it} + \beta_4 LnDist_{ij} + \beta_5 Comlan_{ij} + \beta_6 Contig_{ij} + FE_i + FE_j + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

$LnImports_{ijt}$: اللوغاريتم الطبيعي لواردات اللحوم للدولة i من الدولة j خلال السنة t (ألف دولار)؛

Sps_{it} : متغير صوري يساوي القيمة واحد في حالة تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية على واردات اللحوم من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، و القيمة صفر في حالة عدم تطبيقها؛

$LnGdp_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة i (مليار دولار) ؛

$LnGdp_{jt}$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة j (مليار دولار) ؛

$LnDist_{ij}$: اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولتين المستوردة i و المصدرة j ؛

$Comlan_{ij}$: متغير صوري يعبر عن اللغة المشتركة بين الدولتين i و j، و يساوي القيمة واحد في حالة وجود لغة مشتركة بينهما، و يساوي القيمة صفر في حالة عدم وجودها؛

$Contig_{ij}$: متغير صوري يعبر عن الحدود المشتركة بين الدولتين المستوردة i و المصدرة j، و يساوي القيمة واحد في حالة وجود حدود مشتركة أو القيمة صفر في حالة عدم وجودها ؛

FE_i : متغير صوري يعبر عن الآثار الثابتة للدولة المستوردة i ؛

FE_j : متغير صوري يعبر عن الآثار الثابتة للدولة المصدرة j ؛

ε_{ijt} : متغيرات عشوائية .

4. نتائج الدراسة القياسية

بهدف التعرف على الأثر الناتج عن تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية على واردات دول مجلس التعاون الخليجي من اللحوم، سنعمد إلى اجراء تحليل وصفي لعدد تدابير الصحة و الصحة و النباتية التي تطبقها دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم، و تطور حجم الواردات من اللحوم لدى دول المجلس و أهم الدول المصدرة لها خلال فترة الدراسة 2003–2022، ثم بعد ذلك سيتم اجراء تحليل اقتصادي لقياس هذا الأثر بالاعتماد على نموذج الجاذبية للتجارة.

1.4 التحليل الوصفي:

يسمح تحليل البيانات المتعلقة بتدابير الصحة و الصحة النباتية و حجم واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي من التعرف على عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة على واردات اللحوم، و توزيعها بحسب دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003–2022، إضافة إلى التعرف على تطور حجم واردات اللحوم خلال نفس الفترة و أبرز الدول المصدرة للحوم التي تخضع لتدابير الصحة و الصحة النباتية لدول مجلس التعاون الخليجي.

1.1.4 تطور عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) المفروضة على واردات اللحوم:

تفرض دول مجلس التعاون الخليجي عدد معتبر من تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) على وارداتها من اللحوم، حيث يشير الشكل 1 إلى أن العدد الإجمالي لهذه التدابير المفروضة على الدول المصدرة للحوم قد بلغ 287 تدبير و ذلك خلال كامل فترة الدراسة 2003– 2022. و الملاحظ أن عدد التدابير في بداية فترة الدراسة أي سنة 2003 كان مساويا للصفر، و أن بداية تطبيق هذه التدابير من طرف دول مجلس التعاون الخليجي قد كان في سنة 2004 بتطبيقها لـ 3 تدابير، ليزداد تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية فيما بعد خلال كل سنة من سنوات الدراسة، حيث بلغ العدد الأقصى من تلك التدابير المطبق في سنة واحدة إلى 54 تدبير و كان ذلك خلال سنة 2020، و هذا ما يعكس التخوفات

الصحية المتزايدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي من احتمال عدم سلامة اللحوم الواردة إليها ما دفعها إلى اعتماد عدد معتبر من تدابير الصحة و الصحة النباتية.

الشكل 1:

عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) لكل سنة المطبقة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم خلال الفترة 2003 – 2022

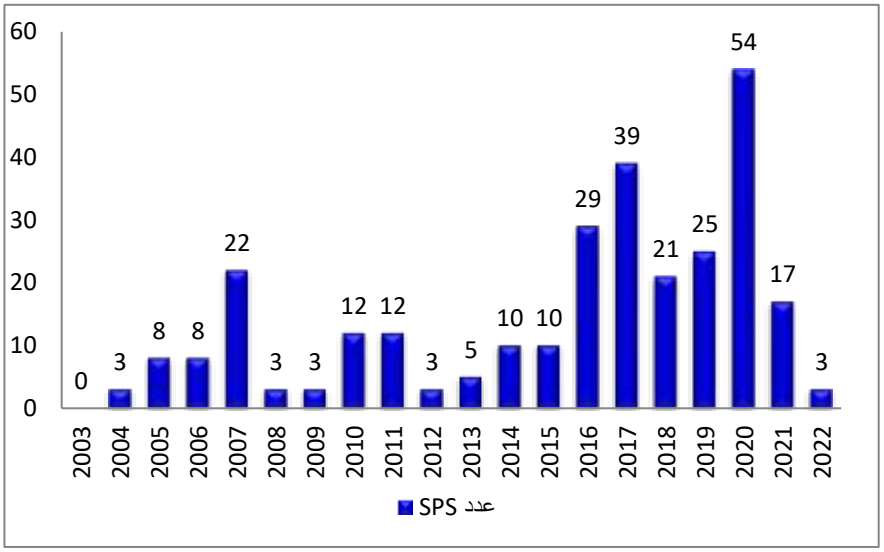

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة، 2025.

و يبين الشكل 2 أدناه، عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف كل دولة من الدول الستة المكونة لمجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم خلال الفترة 2003–2022، حيث تطبق الإمارات العدد الأكبر من تلك التدابير بمجموع 98 تدبير و ذلك طوال فترة الدراسة، تليها السعودية باعتمادها على 91 تدبير، ثم عمان التي طبقت 36 تدبيرا، تليها الكويت و البحرين اللتان طبقتا 26 و 25 تدبيرا على التوالي ، أما دولة قطر فقد طبقت العدد الأقل من تلك التدابير بمجموع 13 تدبير خلال فترة الدراسة. و الملاحظ أن عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية يختلف من دولة إلى أخرى ضمن مجلس التعاون الخليجي، و هذا ما يعكس تفاوت المخاوف الصحية من دولة إلى أخرى ما جعل بعض الدول تطبق عددا أكبر من تدابير الصحة و الصحة النباتية مقارنة مع دول أخرى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 2:

عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) المطبقة من طرف كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم خلال الفترة 2003 – 2022

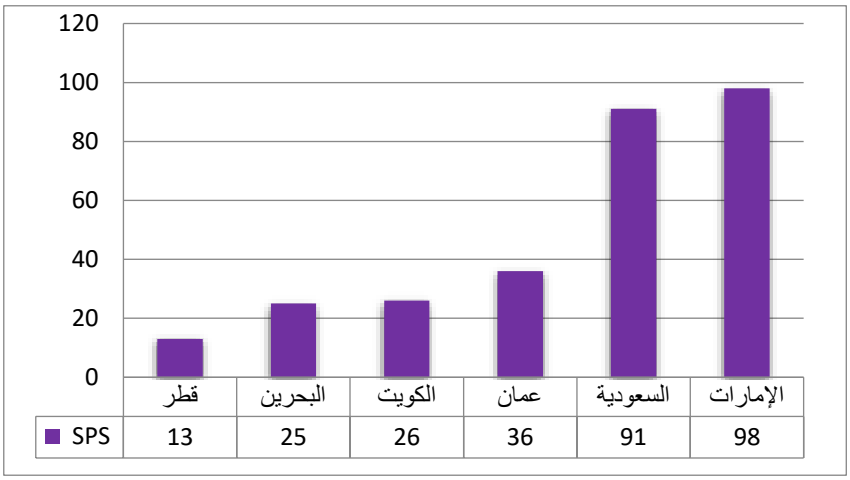

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة، 2025.

2.1.4 تطور حجم واردات اللحوم لدى دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي باستيراد حجم معتبر من اللحوم خلال الفترة 2003–2022، حيث بلغ الحجم الإجمالي لوارداتها من اللحوم ما يقارب 87,6 مليار دولار. و تعد السعودية أكبر دولة مستوردة للحوم من بين دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار 36,4 مليار دولار خلال الفترة 2003–2022، تليها الإمارات التي استوردت ما يقارب 27,2 مليار دولار من اللحوم خلال نفس الفترة، ثم الكويت بمقدار 9 مليار دولار ، و بعدها قطر و عمان بمبلغ 6,7 مليار دولار و 4,8 مليار دولار على التوالي، و أخيرا البحرين بمقدار 3,5 مليار دولار.

و يبين الشكل 3 تطور حجم واردات دول مجلس التعاون الخليجي من اللحوم خلال كل سنة من سنوات الدراسة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2022، حيث ارتفع حجم وارداتها السنوي من اللحوم من 1,29 مليار دولار في سنة 2003 ليصل إلى غاية 7,01 مليار دولار في سنة 2022.

الشكل 3:

تطور حجم واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003 – 2022

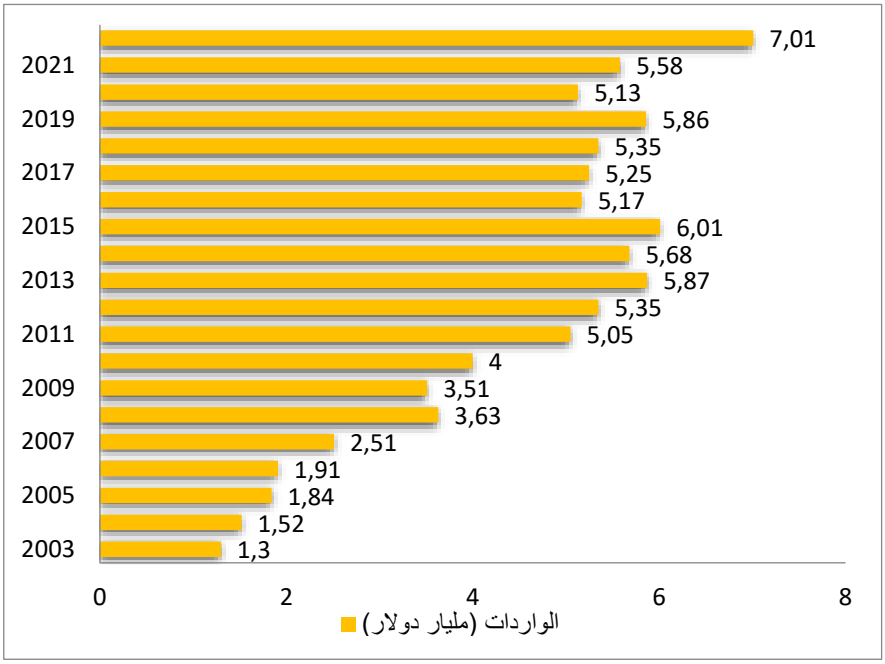

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2025.

و يوضح الشكل 4 أدناه، أهم عشرة دول مصدرة للحوم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003–2022، حيث يلاحظ أن البرازيل تعد المورد الرئيسي للحوم إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت وارداتها من البرازيل مبلغ 42,6 مليار دولار خلال فترة الدراسة، تليها أستراليا و الهند بمقدار 10,64 مليار دولار و 8,6 مليار دولار على التوالي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 3,84 مليار دولار، و تأتي الصين في المرتبة العاشرة بمقدار 0,68 مليار دولار.

الشكل 4:

أهم عشرة دول مصدرة للحوم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003 – 2022

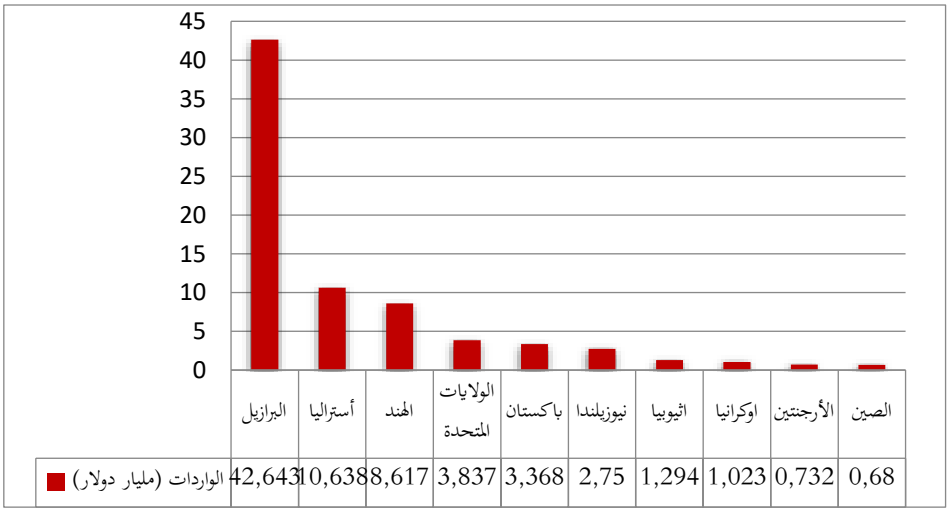

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2025.

2.4 نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتجارة:

قصد التعرف على الأثر الناتج عن تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) من طرف دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من اللحوم، قمنا بتقدير نموذج الجاذبية للتجارة خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2022. و قد جاءت نتائج تقدير النموذج كما هو مبين في الجدول 1.

تشير النتائج الواردة في الجدول 1 أن نموذج الجاذبية للتجارة لواردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي كان معنويا عند مستوى دلالة 1 % كما يظهر من إختبار فيشر F، حيث بلغت احصائية فيشر F=63,73 و باحتمالية تقدر Prob > F = 0.000 و هي أقل من مستوى الدلالة 1% مما يعني رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و بالتالي المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير كبير على المتغير التابع واردات اللحوم، و أن النموذج معنوي ككل و ملائم للتقدير.

بالنسبة لقيمة معامل التحديد R^2 الذي يعكس القوة التفسيرية لمتغيرات الدراسة المدرجة في النموذج فقد كانت جد مرتفعة حيث بلغت قيمته مقدار 64,8% ، مما يعني أن 64,8% من واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

الجدول 1:

نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتجارة لواردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي

متغيرات النموذج	التقدير
Sps	0.185***
	(0.0608)
$LnGdp_i$	0.929***
	(0.0834)
$LnGdp_j$	0.168*
	(0.101)
LnDist	−0.896***
	(0.182)
Comlan	−0.593
	(0.683)
Contig	−0.153
	(0.179)
Constant	−16.00***
	(2.152)
Observations	5548

R^2	0.648
FE_i	YES
FE_j	YES
F test	63.73
Prob > F	0.000

دال احصائيا عند 1% ***، 5% ** و 10% * تواليا (الأخطاء المعيارية ما بين قوسين)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 14

و يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج أن معامل المتغير SPS الذي يعبر عن تدابير الصحة و الصحة النباتية كان موجبا و ذي دلالة احصائية عند مستوى 1% ، مما يدل على أن واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي قد تأثرت ايجابيا بتدابير الصحة و الصحة النباتية، حيث أدى تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي لتدابير الصحة و الصحة و النباتية على الدول المصدرة للحوم إلى زيادة حجم واردات دول المجلس من اللحوم بنسبة 20% (0,20 =1 – $e^{0.185}$).

استنادا إلى ما سبق، يمكننا الاستنتاج بأن تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) من طرف دول مجلس التعاون الخليجي قد ساهم ايجابيا في زيادة وارداتها من اللحوم،مما يدفعنا إلى رفض الفرضية التي تشير إلى أن تدابير الصحة و الصحة النباتية لدول مجلس التعاون الخليجي تؤثر سلبيا على وارداتها من اللحوم. و بالتالي تتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Schlueter & al (2009) و دراسة Ridley & al (2024) اللتان خلصتا إلى أن لتدابير الصحة و الصحة النباتية تأثيرا ايجابيا على التدفقات التجارية في منتجات اللحوم.

من وجهة نظر إقتصادية، يمكننا تفسير النتيجة السابقة بالقول أن الدول المصدرة للحوم إلى مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تلبي متطلبات الصحة و الصحة النباتية المفروضة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي على صادراتها من اللحوم، وهذا ما يجعل تدابير الصحة و الصحة النباتية لدول مجلس التعاون الخليجي تعد حافزا للدول المصدرة من أجل زيادة صادراتها من اللحوم، و أن منتوج اللحوم قد تمكن من تلبية المتطلبات الصحية التي تفرضها عليه دول مجلس التعاون الخليجي مما ساهم في نفاذ واردات اللحوم إلى أسواقها.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، نلاحظ من الجدول 1 بأن متغير الناتج المحلي الإجمالي Gdp_i للدول المستوردة للحوم و هي دول مجلس التعاون الخليجي قد كان تأثيره ايجابيا على واردات اللحوم و بدلالة احصائية قدرها 1%، و يمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1% كلما زاد طلبهم على استيراد اللحوم بنسبة 0,93%. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للحوم Gdp_j فقد كان تأثيره ايجابيا على واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي و بدلالة احصائية قدرها 10%، و هذا يعني أنه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة بنسبة 1% فإنه يترتب عن ذلك زيادة في واردات اللحوم من طرف دول مجلس

التعاون الخليجي بنسبة 0,17%. و نتيجة لذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية التي تنص على أن الناتج المحلي الاجمالي لكل من دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة يتأثر ايجابيا على واردات دول المجلس من اللحوم.

كما يلاحظ أن المتغير الذي يعبر عن المسافة Dist ما بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة للحوم قد كان تأثيره سلبيا على واردات اللحوم لدول المجلس التعاون الخليجي و بدلالة احصائية قدرها 1%، و يمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بأنه كلما زادت المسافة بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة لها بنسبة 1% كلما انخفضت واردات اللحوم لدول المجلس بنسبة 0,89%. انطلاقا من ذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية القائلة بأن المسافة بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة تؤثر سلبيا على واردات دول المجلس من اللحوم.

أما بالنسبة لبقية المتغيرات، فيلاحظ بأن متغير اللغة المشتركة *Comlan* بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة للحوم، و متغير الحدود المشتركة *Contig* قد كان تأثيرهما سلبيا على واردات اللحوم لدول المجلس لكن بدون وجود دلالة احصائية، و يمكن تفسير ذلك بأن الدول المصدرة للحوم التي لها حدود مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي و تستخدم نفس لغتها تقل صادراتها من اللحوم لدول المجلس. و عليه، يمكن رفض الفرضية التي تنص على أن عوامل اللغة المشتركة و الحدود المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المصدرة تؤثر ايجابيا على واردات دول المجلس من اللحوم.

5. الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا المقال تقييم أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على تجارة اللحوم بالتطبيق على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003-2022، حيث اعتمدنا على التحليل الوصفي لدراسة تطور عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) التي تطبقها دول مجلس التعاون الخليجي ، ثم اجراء تحليل اقتصادي بالإعتماد على نموذج الجاذبية للتجارة الذي يسمح بتقدير الأثر الناتج عن تطبيق التدابير الصحية على واردات اللحوم لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

و قد خلصنا من خلال نتائج التحليل الوصفي أن دول مجلس التعاون الخليجي تطبق عدد معتبر من تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) على وارداتها من اللحوم، حيث اعتمدت دول المجلس اجمالا على 287 تدبيرا خلال فترة الدراسة 2003-2022، و قد تزايد اعتماد دول المجلس على هذه التدابير من سنة إلى أخرى مما يعكس بالتالي مخاوفها الصحية المتزايدة من منتجات اللحوم المستوردة. و حتى يمكن تحديد نوعية الأثر الناتج عن تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي لتدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS)على وارداتها من اللحوم، قمنا بتقدير نموذج الجاذبية للفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2022، حيث توصلنا إلى وجود أثر ايجابي ذي دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) على واردات اللحوم لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يدل على أن الدول المصدرة للحوم إلى مجلس التعاون الخليجي قد استطاعت تلبية المتطلبات الصحية المفروضة على صادراتها من اللحوم من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، و بالتالي تعد تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) لدول مجلس التعاون

الخليجي عاملا محفزا للدول المصدرة من أجل زيادة صادراتها من اللحوم، و أن منتوج اللحوم قد تمكن من تلبية الشروط الصحية التي تفرضها عليه دول مجلس التعاون الخليجي مما ساهم في نفاذ واردات اللحوم إلى أسواقها.

و كنتيجة عامة لما سبق، يمكن القول أن تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) يكون تأثيرها ايجابيا على التجارة بين الدول في حالة ما إذا تمكنت الدول المصدرة من تكييف و مواءمة منتجاتها مع المتطلبات الصحية للدول المستوردة، و هذا ما يعطي الاطمئنان لدى مستهلكي الدول المستوردة عن صحية المنتجات المستوردة و سلامتها و يزيد بالتالي من طلبهم عليها.

و على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و عدد من الاقتراحات التي تخص الآفاق المستقبلية للدراسة، و ذلك كما يلي:

– ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي الاضطلاع بكافة المستجدات العالمية في مجال تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية حتى تتمكن من تطوير تجربتها في هذا المجال و ضمان سلامة الأغذية الواردة إليها بأكثر فعالية.

– بما أن تدابير الصحة و الصحة النباتية أصبحت عاملا رئيسيا و محددا في التجارة الدولية، فمن الضروري على الدول الاستجابة و الإمتثال لها حتى تتمكن منتجاتها من ولوج الأسواق العالمية.

– على الباحثين المستقبليين تمديد مجال الدراسة بالبحث في تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية على المنتجات الغذائية الأخرى، أو البحث في تأثير تلك التدابير بالنسبة لدول عربية أخرى.

– إن البحث في مجال تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية في التجارة الدولية يعد مجالا خصبا للدراسة، لذلك وجب على الدراسات المستقبلية تركيز الاهتمام على تأثير الأنواع المختلفة لتدابير الصحة و الصحة النباتية على التجارة بين الدول و بالخصوص بالنسبة للدول النامية.

6. قائمة المراجع:

Fassarella, L. M., Pinto de Souza, M. J., & Burnquist, H. L. (2011). Impact of Sanitary and Technical Measures on Brazilian Exports of Poultry Meat. *2011 Annual Meeting.* Pittsburgh, Pennsylvania: Agricultural and Applied Economics Association (AAEA) Conferences. https://doi.org/10.22004/ag.econ.103453.

Ridley, W. C., Luckstead, J., & Devadoss, S. (2024). Impacts of tariffs and NTMs on beef, pork and poultry trade. *Journal of Agricultural Economics, 75*(2), 546–572. https://doi.org/10.1111/1477-9552.12574.

Schlueter, S. W., Wieck, C., & Heckelei, T. (2009). Regulatory Policies in Meat Trade: Is There Evidence for Least Trade-Distorting Sanitary Regulations? American. *American Journal of Agricultural Economics, 91*(5), 1484–1490. https://doi.org/10.1111/j.1467-8276.2009.01369.x.

Shang, X., & Tonsor, G. (2019). Sanitary and phytosanitary regulations and international red meat trade. *British Food Journal, 121*(10), 2309-2321. https://doi.org/10.1108/BFJ-10-2018-0663.

Shepherd, B. (2016). *The Gravity Model of International Trade: A User Guide (An updated version).* (UNESCAP, Ed.) Retrieved Janvier 10, 2025, from https://www.unescap.org/resources/gravity-model-international-trade-user-guide-updated-version

WTO. (1996). *Agreement on the application of sanitary and phytosanitary measures.* Retrieved December 25, 2024, from https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/15-sps.pdf

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (ديسمبر, 2006). *دليل نظم و تشريعات الرقابة على سلامة الأغذية و حماية المستهلك في الوطن العربي.* تاريخ الاسترداد 27 Mai, 2025، من Sort_&cat_id=Q&https://aoadkhub.org/AOADDL/Browse_Result.asp?str=%CF=By

ايناس محمد عباس، و على، عبدالرحمن على. (2006). أثر تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) على التجارة الدولية الزراعية. *المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين حول التجارة الزراعية المصرية-الإمكانات والمحددات.* الدقي، القاهرة: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى.

باسم حمد، الطراونه. (2021). *المواصفات القياسية الخليجية في مجال الأغذية.* تاريخ الاسترداد 2024 ديسمبر, 25، من https://gsomagazine.com/gulf-standards-in-the-field-of-food

عمر، سعد الله. (2009). *قانون التجارة الدولية: النظرية المعاصرة.* الجزائر: دار هومه.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2003). *قانون (نظام) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.* تاريخ الاسترداد 25 ديسمبر, 2024، من https://gcc-sg.org/ar/MediaCenter/DigitalLibrary/Documents/511260250319.pdf

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2015). *الدليل الخليجي للرقابة على الأغذية المستوردة.* تاريخ الاسترداد 25 ديسمبر, 2024، من https://gcc-sg.org/ar/MediaCenter/DigitalLibrary/Documents/1429073550.pdf

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2017). *اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على دول مجلس التعاون.* تاريخ الاسترداد 25 ديسمبر, 2024، من https://gcc-sg.org/ar/MediaCenter/DigitalLibrary/Documents/wto.tret.2017.pdf